على الغلاف | الحرب القذرة على فنزويلا

منذ ترشّح دونالد ترامب للرئاسة، كان اسم جون بولتون مطروحاً، بدايةً لتولّي حقيبة الخارجية، إلى أن رسا في منصب ثالث مستشار للأمن القومي في عهد الرئيس الأميركي، لتؤول كفّة السياسة الخارجية إلى ما آلت إليه

جون بولتون... حاجة ترامب وعبئه الثقيل

ملاك حمود

بثقةٍ استثنائية، دخل جون بولتون لإجراء مقابلة العمل الأولى مع دونالد ترامب. مرّ شهر على تولّي الرئيس الجديد مهماته، إلّا أن فضائح مايكل فلين، مستشاره للأمن القومي، بدأت تكبر ككرة الثلج، حتى صار التخلّص منه حاجة ملحّة. والحاجة تقتضي وجود شخصية تصغي إلى الرئيس بـودّ. ويُفضَّل أن تقتصر إجابات المُتقدِّم للوظيفة على: «نعم سيدي» و«لا سيدي». كانت إجابات بولتون جيدة ومقتضبة، لكن لعنة شاربَيه، كما يذكر بوب وودوارد في كتابه «خوف: ترامب في البيت الأبيض»، حالت دون انضمامه إلى فريقه في حينه. وقع الخيار في شباط 2017

> يرى بولتون العالم مكاناً وحشياً وعدائياً، حيث السياسة لعبةٌ محصّلتها صفر

على الجنرال هربرت ماكماستر، ذلك أن مستشار الرئيس وصهره، جاريد كوشنر، حسَم النقاش، محاججاً بأن الإعلام يحبّ الجنرال «المثقف» و«بطل الحرب».

منذ يومه الأول في البيت الأبيض، مثّل الإعلام مصدر قلق حقيقي لترامب. على الأقلّ، هذا ما كان يردّده كبير استراتيجيي البيت الأبيض، ستيفن بانون. بدَا أن كل شيء يمرّ عبر مقولة: «هل هذا مناسب لذاك الدور؟». فيلمٌ لا ينتهي، وشخصيات كثيرة تتبدّل. مع الوقت، سيصبح بولتون مناسباً لأداء هذا الدور، بعد استبعاد ماكماستر. وسيُعيَّن واحد من أكثر المفكّرين عدوانية في العالم، لناحية السياسة الخارجية لأميركا، في منصب مستشار الأمن القومي (نيسان/ أبريل 2018).

يمتلك أمثال بولتون وبومبيو (وزير الخارجية) «التقنية السياسية اللازمة لاختراق الطبقات البيروقراطية في واشنطن»، والتعبير للمحلّلة في «ستراتفور» ريفا غوجون. وتُعدّ العلاقة بينهما المفتاح الرئيس لفهم فريق الإدارة هذا؛ إذ تصفهما صحيفة «بوليتيكو» بـ«عصبة الموالين» لترامب، و«كابينيت الحرب»، لكن «التمحيص في خلفيتهما ورؤيتهما للعالم وطموحاتهما، يوحي بأنهما قد يكونان في طريقهما إلى المنافسة». وإذا أضفنا إليهما المبعوث الأميركي الخاص إلى فنزويلا، إليوت أبرامز، صديق بولتون المعروف بـ«مساعد الوزير للحروب القذرة»، يصبح هؤلاء «محور الشر» الخاص بالرئيس، كما بات يُطلق عليهم في واشنطن.

«الوسيلة الأفضل لإظهار القوة الأميركية، ممارستها بشكل عملي». عبّر بولتون عن نظريته تلك في مقالتين كتبهما العام الماضي. الأولى، كُتبت على شكل مذكّرة للرئيس، ونُشرت في مجلة «ناشونال ريفيو» اليمينية المحافظة، بعنوان «كيفية الخروج من الاتفاق النووي الإيراني»، الذي وصفه بـ«أسوأ فعل استرضاء في التاريخ الأميركي». شكّلت مذكّرته

يزدري بولتون المؤسسات المتعددة الأطراف، ويرى أن الدبلوماسية وسيلة لإضاعة الوقت (أ ف ب)

ردّاً مباشراً على شكوى ترامب الدائمة لناحية عدم وجود مؤيدين ضمن فريقه لإلغاء الاتفاق. أما المقالة الثانية، فنُشرت في صحيفة «وول ستريت جورنال» (شباط/ فبراير 2018) بعنوان «القضية القانونية لضرب كوريا الشمالية»، وعبّر فيها بولتون عن موقفه بوضوح، قائلاً: «إنه لمِنَ المشروع تماماً أن تردّ الولايات المتحدة على التهديد» الذي تمثّله بيونغ يانغ «من خلال أن تكون البادئة بتوجيه ضربة». منطقه هذا بدا أكثر دلالة على نظرته للعالم. مُحامياً مُتدرباً، ركّز بولتون على القانون والقضية القانونية، غافلاً الاستراتيجيات. فهو لم يأتِ على ذكر «ماذا بعد الانسحاب من الاتفاق النووي أو ضرب كوريا؟». يرى مستشار الأمن القومي، العالم، من منظور معاركه مع التعددية و«الليبراليين» في مجال القانون الدولي. فهو لخّص مقاربته الأساسية للدبلوماسية في عنوان كتابه: «الاستسلام ليس خياراً». حاله حال الرئيس، يزدري بولتون المؤسسات المتعددة الأطراف، ويرى أن الدبلوماسية وسيلة لإضاعة الوقت، وليست لحل المشاكل، في حين أن «موهبته» الأبرز تبقى في حماسته لتغيير أنظمة الدول كطريقة لمعالجة معضلات السياسة الخارجية لواشنطن، من كوريا وإيران، وصولاً إلى فنزويلا، وقبلها العراق وليبيا.

ترويكا الطغيان

كان انتخاب جايير بولسنارو رئيساً للبرازيل، «علامة إيجابية تُظهر التزاماً إقليمياً متزايداً بمبادئ السوق الحرة». أشاد بولتون بحليفٍ جديد ضدّ ما سمّاه «ترويكا الطغيان»: كوبا وفنزويلا ونيكاراغوا. وكما فعلت إدارة ترامب في الشرق الأوسط، فقد رسم المستشار خطاً واضحاً بين الأصدقاء والأعداء في الجنوب. وحين أعلن خوان غوايدو نفسه رئيساً لفنزويلا بالوكالة، كان ترامب أول من اعترف به، قائلاً إن بلاده ستستخدم كامل قوتها الدبلوماسية والاقتصادية للضغط من أجل «استعادة الديموقراطية في فنزويلا». غير أن بولتون كان أكثر وضوحاً عندما شرح، باختصار، أن الأمر يتعلّق بالنفط، وما يمكن أن يجلبه للولايات المتحدة. وقال لـ«فوكس بزنس» إن الإدارة تخوض محادثات مع شركات النفط الأميركية الكبرى العاملة في فنزويلا، أو الفنزويلية المالكة لحصص في السوق الأميركية كشركة «Citgo» (شركة ضخّ وقود أميركية تمتلك الحكومة الفنزويلية الحصة الأكبر فيها).

على الرغم من تصويره المشابه في وسائل الإعلام التي يُطلق عليها صفة «الليبرالية»، لم يكن بولتون جزءاً من نخبة المحافظين الجدد، المندمجة بعمق في مؤسسة الحزب الجمهوري. فهو يتناسب مع أجندة «أميركا أولاً» مثلما كان مناسباً لبرنامج عمل المحافظين أيام جورج دبليو بوش.

كما ترامب، يرى بولتون العالم مكاناً وحشياً وعدائياً، حيث السياسة لعبةٌ محصّلتها صفر. في وصفها له، تقول صحيفة «غارديان» البريطانية: «يبدو بولتون كمَن علِق في مستنقع أحادي القطب من صنع أفكاره، كلّما صَرخ بصوتٍ أعلى، غرق أكثر». تغير العالم كثيراً منذ عام 2003 (غزو العراق)، لكن بولتون لم يتغير. سيبقى الخيار الأسوأ في منصب كبير مستشاري الرئيس الأميركي لشؤون الأمن العالمي، وسيمثّل، على الأغلب، عبئاً ثقيلاً في مساعي ترامب للحصول على ولاية ثانية في انتخابات 2020.

ماركو روبيو... «وزير خارجية ترامب» لشؤون أميركا اللاتينية

برز ماركو روبيو، أخيراً عبر منصة «تويتر»، مهاجماً شرساً لنيكولاس مادورو، ومدافعاً قوياً عن السياسة الأميركية تجاه فنزويلا. ولكن وراء هذا النشاط الإلكتروني، رجل أدى دوراً أساسياً في ترسيخ المقاربة الأميركية للأزمة في كاراكاس

ماركو روبيو، اسم قد يحضر إلى أذهان البعض ربطاً بالانتخابات الرئاسية التي جرت عام 2016، عندما كان مرشّحاً عن الحزب الجمهوري. خسر الرجل في حينها مسعاه الرئاسي، ولكنه تمكّن من العودة عبر باب مجلس الشيوخ، بانتخابه سيناتوراً عن ولاية فلوريدا، في مقعد كان قد شغله سابقاً عام 2010.

اليوم، يبرز السيناتور الشاب في المحافل السياسية الأميركية، بناءً على رؤيته لفنزويلا. يتنقّل بين المحطّات التلفزيونية وأروقة الكونغرس، ويخوض منصة «تويتر» ليروّج لمقاربته السياسية للدولة الاشتراكية، التي بدا تأثيرها واضحاً على الرئيس دونالد ترامب، عبر القرارات التي اتخذها هذا الأخير منذ بدء تحركه المُعلن في هذا الإطار.

الأميركي من أصل كوبي طالما أظهر عداوة لنيكولاس مادورو، وقبله هيوغو تشافيز. هو اليوم «يؤدي دور قائد الانقلاب في فنزويلا»، على حدّ تعبير «نيويورك تايمز»، و«وزير خارجية الظل لترامب»، بحسب مجلة «ذي نيو ريبابلك». باختصار، إنه وزير خارجية ترامب لشؤون أميركا اللاتينية، بناءً على ما تتوافق عليه غالبية وسائل الإعلام.

بمعنى آخر، لم يعد روبيو بالنسبة إلى ترامب مجرّد «Liddle (little) Marco»، أي «ماركو الصغير» - كما كان قد وصفه خلال الانتخابات الرئاسية - بل بات واضع سياسة الحكومة لمنطقة كاملة: إنها أميركا اللاتينية. كذلك، بالنسبة إلى روبيو، لم يعد ترامب «الرجل المخادع»، بل أصبح «دجاجة تبيض نفوذاً»، تمكّن من استخدامها بشكل أفضل من غالبية الانتهازيين في الكابيتول، للحصول على سطوة لم تكن ممكنة سابقاً. إنه «المتصلّب الذي عمل بجد، منذ انتخاب ترامب، من أجل الحصول على ثقة الرئيس في ما يتعلّق بسياسته»، وفق النائب الجمهوري عن فلوريدا، كارلوس كاربيلو.

تقول «نيويورك تايمز» إن «روبيو هو الذي كان يهمس في أذن ترامب، منذ بداية رئاسته، أحاديث عن فساد حكومة مادورو والحاجة للتدخل في هذا المجال»، وتنقل عنه قوله إنه تحدث مع ترامب عن فنزويلا، على الأقل مرة في الشهر. بل إن السيناتور الجمهوري عمل مع نائب الرئيس مايك بنس وغيرهما، من أجل الضغط على ترامب لدعم قائد معارض «يسعى لإزاحة مادورو». هو حقّاً أتقن اللعبة بشكل أفضل من غيره، وقد بات يظهر كأنه صاحب القرار، إلى حدّ مبالغته في استخدام لهجة التحدّي في وجه مادورو، متوجّهاً إليه في خضم المواجهة بشأن إدخال المساعدات الإنسانية، بالقول إن هذه المساعدات «ستمرّ» إلى فنزويلا مع تعاونه أو دونه، بل ستمرّ عبر الطريق السلمي أو الدموي. وسط كل ذلك، تظهر لروبيو علاقة مُبهمة بالانقلابي خوان غوايدو. وإن كان لا يمكنه تذكّر عدد المرات التي التقاه خلالها، إنما قد يصلح القول إن غوايدو رجله في فنزويلا، قبل أن يكون رجل واشنطن عموماً.

خلال زيارة روبيو للحدود الفنزويلية ـ الكولومبية الشهر الماضي (أرشيف)

معارك كثيرة يخوضها السيناتور الجمهوري، بنحو خاص عبر حلبة «تويتر»، حيث بات «الناشط والصحافي المرجع» الذي ينقل صورة وصوتاً... وفي أحيان كثيرة مغالطات من الداخل الفنزويلي. خلال الفترة الماضية، استخدم حسابه على موقع التواصل الاجتماعي لنشر التطورات المتعلّقة بفنزويلا. لكن هذا المكان كان الكاشف عن قصوره وجهله للواقع هناك. وهو ما تمثّل في ارتكابه العديد من المغالطات، التي كان من أبرزها تقرير شاركه، وتناقله مسؤولون في البيت الأبيض ومشرعون آخرون، أفيد فيه بأن القوات الأمنية التابعة لمادورو أضرمت النيران بالمساعدات الإنسانية على الحدود الفنزويلية . الكولومبية في 23 شباط/ فبراير الماضي. إلا أن الفيديو الذي حلّلته صحيفة «نيويورك تايمز» أظهر أن قنبلة «مولوتوف» ألقاها متظاهرون معادون لمادورو كانت السبب وراء الحريق.

لروبيو هفوات أخرى عبر «تويتر»، وتغريدات كانت محطّ انتقاد لاذع، خصوصاً من اليسار الديموقراطي. هو كان من أوائل المغرّدين عن انقطاع الكهرباء في فنزويلا، ومن أكثرهم ترويجاً لنظرية دور الحكومة الفنزويلية في حدوثه. لكن تغريدة واحدة في هذا المجال كانت كفيلة بفتح باب السخرية عليه من كل حدب وصوب، عندما قال: «اليوم، سبّب انفجار محوّل آخر في السد الألماني (German Dam) في ولاية بوليفار تعتيماً آخر هائلاً. النتيجة؟ وفاة مرضى كانت حالتهم حرجة، المترو في كاراكاس بقي خارج الخدمة...». التغريدة، التي بقيت 24 ساعة على الإنترنت قبل أن يمحوها، كانت كافية لإلقاء الضوء على غبائه. وبناءً على واقع عدم وجود «سد ألماني» في الدولة اللاتينية، تبين أن German Dam كان مراسلاً يكتب عن انقطاع الكهرباء في فنزويلا، ما دفعه إلى نشر تبرير غير مقنع لارتكابه ما سمّاه الـ«غلطة»، التي قد تكون واحدة من أخطاء كثيرة وراء مقاربة الإدارة الأميركية الأخيرة لملف فنزويلا.

(الأخبار)

إليوت أبرامز... وزير خارجية الحروب القذرة

إريك ألترمان *

منذ بضعة أعوام، صار إليوت أبرامز، المعروف بتطرفه، يحبّ أن يقدّم نفسه كشيخ حكيم، خبير بالدبلوماسية وحريص دائماً على تقديم مشورته الواعية. لكنه عاد الى الخدمة بعد تكليفه من قِبَل الرئيس دونالد ترامب بـ«إعادة الديمقراطية في فنزويلا». بالنظر إلى سجلّه، يحق لسكان البلاد التي كُلّف فيها بالمهمة أن يقلقوا.

إعلان وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو تسمية المحافظ الجديد إليوت برامز، في منصب المبعوث الخاص لفنزويلا، في 25 كانون الثاني/ يناير، يجب أن لا يمرّ مرور الكرام. فسّرت الصحافة قرار تكليف الرجل بمهمة إسقاط الرئيس نيكولاس مادورو بأنه إعلان استقلال لبومبيو عن الرئيس ترامب. سلفه المتعثر الحظّ، ريكس تلرسون ـ الرئيس السابق لـ«إكسن موبايل» ـ أمل أن يعيّن أبرامز، لكن ترامب عارضه رغم الضغط الذي مارسه مموّل أقصى اليمين شلدون أدلسن، الذي يبدو من ناحية أخرى أنه ينال ما يريده من الرئيس. سبب هذا الرفض هو مشاركة أبرامز محافظين جدداً آخرين في نقد ترامب خلال الانتخابات التمهيدية للجمهوريين عام 2016. حتى جهود صهر الرئيس، جارد كوشنر، كانت عقيمة، حيث نجح مستشاره السابق، ستيفن بانون، في إقناعه بأن سمعة «العولمي» أبرامز تفقده الصدقية.

مذابح وإبادات

وفق مجلة «بلومبيرغ»، تكشف هذه الترقية عن «انعطافة» تمثّل موافقة على سياسة خارجية تَهكّم عليها ترامب خلال حملته الانتخابية، خاصة دعم الحرب في العراق، التي انتقدها منذ أمد بعيد. لكن يبدو أن أبرامز، على غرار الرئيس، قد تغيّر. هذه الفكرة القائلة إن «الناس يتغيّرون»، تظهر أيضاً بين التفسيرات التي قدّمها أبرامز لتبييض دوره في فضيحة «إيران غايت»، حين موّلت إدارة الرئيس رونالد ريغن «الكونتراس» ضد الساندينيين في نيكارغوا، عبر بيع أسلحة سراً لطهران. لكنه عندما تورط في هذه القضية، اضطر إلى الاعتراف بالذنب في تهمتين مرتبطتين بإخفاء معلومات عن الكونغرس.

عقب ذلك، تم شطبه من سجل المحاماة في مقاطعة كولومبيا، قبل إعفائه من قِبَل الرئيس جورج بوش الأب. وقد علّق أبرامز على الأمر قائلاً: «لا أظن أن لذلك أيّ قدر من الأهمية. نحن غير مهتمين بما حصل في الثمانينيات، بل بما يحصل في 2019». بناءً على ماضيه، ثمة خطر من أن يكون العام 2019 كارثياً على الشعب الفنزويلي. بدأ أبرامز كمساعد ثانوي في الكونغرس قبل ضمّه إلى إدارة ريغن في المناصب المرتبطة بحقوق الإنسان في أميركا الوسطى، ثم نشط مرة أخرى في الإدارة الثانية للرئيس بوش الأب، ولعب دوراً مهماً في مركز دراسات «مجلس العلاقات الخارجية»، وعدة منظمات يهودية محافظة.

باستثناء هنري كيسنجر وريتشارد ديك تشيني، لم يبذل سوى قليل من المسؤولين الأميركيين الكبار جهوداً مماثلة للدفاع عن عمليات التعذيب والقتل الجماعي باسم الديمقراطية. وتعكس ترقية أبرامز إلى أعلى مراتب السياسة الخارجية الأميركية، عقب «إيران غايت»، بفضل الدعاية الإعلامية التي جعلت منه شخصية محترمة، واقع هذا العالم الصغير، وخاصة غياب أي التزام فعلي بالمبادئ التي يدافع عنها رجال السياسة الأميركيون بانتظام.

في بداية مسيرته، أثناء خدمته السيناتورَين الديمقراطيَين هنري سكوب جاكسون ودانيال باتريك موينيهن، أسهم أبرامز في جهود المحافظين الجدد لإقناع الحزب الديمقراطي بتبنّي منهج التدخل العسكري خلال السبعينيات. لكن المبعدين عن المناصب العليا في إدارة الرئيس جايمس كارتر انتقلوا إلى مواقع أخرى. يقول أبرامز: «كنا مبعدين تماماً، لم نحظ سوى بمنصب واحد تافه: مفاوض خاص، لا مع بولينيزيا وماكرونيزيا، بل مع ميكرونيزيا». بعد ترتيبه عشّاً دافئاً في قلب إدارة ريغن، تسلّق بسرعة السلّم في وزارة الخارجية، حيث مرّ من منصب وزير خارجية مساعد لشؤون المنظمات الدولية، ثم ـ للمفارقة ـ لشؤون حقوق الإنسان، إلى شؤون الأميركتين المشتركة. في هذا المنصب الأخير، قام بحماية وزير الخارجية، جورج شولتز، من سخط «الريغنيين» الراغبين في دخول حرب ضدّ الاتحاد السوفياتي، من خلال الانخراط في سلسلة نزاعات بالوكالة في أميركا الوسطى.

نادراً ما حظي أقصى اليمين الأميركي اللاتيني بحليف أميركي بحماسة أبرامز. عندما يثار جدل حول ذبح مئات، أو آلاف، المزارعين الأبرياء في السلفادور ونيكاراغوا وغواتيمالا أو حتى بنما (التي انتهى الأمر ببوش الأب إلى غزوها)، كان يجد دائماً كبش فداء لتغطية مسؤوليته: الصحافيون، المناضلون في سبيل العدالة، وحتى الضحايا أنفسهم. في آذار 1982، استولى الجنرال الغواتيمالي، إفراين ريوس، على السلطة عبر انقلاب عسكري، وبصفته حينها وزير خارجية مساعداً لشؤون حقوق الإنسان، اندفع أبرامز لتهنئته على «تحقيق إنجازات معتبرة» في مسألة الحقوق الأساسية.

شدد الرجل على «تراجع عدد القتلى من المدنيين الأبرياء تدريجياً». في الوقت نفسه، ووفق وثيقة رفعت عنها السرية، تلقت وزارة الخارجية «مزاعم موثقة حول ذبح رجال ونساء وأطفال من السكان الأصليين من طرف الجيش في مناطق بعيدة». لم يمنع ذلك أبرامز من مطالبة الكونغرس بتقديم أسلحة متطورة للعسكريين الغواتيماليين، بحجة أنه «يجب مكافأة وتشجيع التقدم».

> عمل أبرامز في عهد بوش على مسائل مرتبطة بإسرائيل وفلسطين

عام 2013، وجدت لجنة كشف الحقائق التاريخية، المُشكّلة تحت رعاية الأمم المتحدة، أن الجنرال ريوس مذنب بارتكاب إبادة جماعية بحق شعب المايا إكسيل في مقاطعة كيتشي.

اقتباسات خيالية

بعد تسميته وزير خارجية مساعداً لشؤون الأميركتين المشتركة عام 1985، لم يتوقّف أبرامز عن إدانة المنظمات التي تستنكر عمليات القتل الجماعي التي يرتكبها الجنرال الدكتاتوري ريوس مونت، ثمّ خليفتاه، أوسكار فيكتوراس وماركو فينسيو أريفالو. في نيسان 1985، وُجدت المناضلة الغواتيمالية، ماريا روساريو غودوي دو كويفاس، مديرة «مجموعة الدعم المتبادل»، وهي منظمة تضم أمهات المختفين قسراً، ميتة في سيارة محطّمة مع ابنها ذي الثلاثة أعوام وشقيقها. ادّعى أبرامز على المطالبين بفتح تحقيق حول أطروحة الحادث (الضعيفة المصداقية) التي قدّمها النظام.

عندما نشرت «نيويورك تايمز» رسالة مفتوحة تشكّك في أرقام وزارة الخارجية حول موضوع عمليات القتل الجماعي، كتبتها امرأة شاهدت بنفسها عملية إعدام تمّت في وضح النهار في غواتيمالا لم تذكرها الصحافة، وجّه رسالة تكذيب وقحة إلى رئيس التحرير. ووصل الأمر بأبرامز إلى حدّ الاقتباس من مقال خيالي، نُشر في جريدة غير موجودة، لإثبات تناول الإعلام للعملية. في 1982، نشرت «نيويورك تايمز» و«واشنطن بوست» مقالات تستحضر مذبحة ارتُكبت قبل عام على أيدي كتيبة دُرّبت وجُهّزت من طرف الولايات المتحدة في منطقة آل موزوت في السلفادور. لإنقاذ القتلة، أعلن أبرامز أمام لجنة في مجلس الشيوخ أن المقالات «غير موثوق بها»، وأنه «من الواضح» أن الأمر عبارة عن «حدث نظّمه» المتمردون. في 1993، خلصت لجنة الحقيقة التابعة للأمم المتحدة إلى أن خمسة آلاف مدني تمّ اغتيالهم «قصداً وعلى نحو منظّم» في آل موزوت.

في 1985، عندما أمر الدكتاتور البنميّ، مانويل نورييغا، بتعذيب واغتيال وتقطيع المقاتل هوغو سبادافوا، تدخّل أبرامز لدى وزارة الخارجية وأمام الكونغرس لفرض الصمت حول هذه القضية، حيث قال «[مانويل نورييغا] يساعدنا كثيراً... لا يسبّب لنا مشاكل... لقد وعدنا البنميّون بمساعدتنا في محاربة الكونتراس. إذا ما تابعتموه قضائياً، فلن يكون بمقدورنا التعويل عليهم».

وجد أبرامز نفسه متورّطاً في فضيحة «إيران غايت» على عدة مستويات. في 1986، مات طيار أميركي مرتزق عند نقله أسلحة غير مشروعة موجهة إلى الكونتراس النيكاراغويين. ظهر أبرامز عقب ذلك على شاشة «سي إن إن» ليؤكد أن الحكومة الأميركية لا علاقة لها بعمليات الطيران هذه، وقال: «هذا غير قانوني. ليس لدينا الحق لفعل ذلك ونحن لا نفعل. لم تكن بأي شكل من الأشكال عملية تابعة للحكومة الأميركية... إذا كانت الأمور تتم على هذا النحو، إذا قُتل أميركيون وسقطت طائراتهم، ذلك يعود لعدم تفاعل الكونغرس [لتمويل الكونتراس]». ثم كرّر أمام لجنتين للكونغرس أن الرحلة لم «تُنظّم أو تُرتّب أو تُموّل من طرف الحكومة الأميركية».

في عدة مناسبات، أكد للكونغرس أن «عمل وزارة الخارجية [في ما يخصّ دعم الكونتراس] لم يكن توفير التمويل، بل السعي لتحصيله عبر الكونغرس». لقد كذب في كل مرة. مُوّلت شحنات أسلحة من طرف المقدّم أوليفر نورث، ووكالة الاستخبارات المركزية. عندما أدلى بتلك التصريحات، كان أبرامز قد عاد لتوّه من بروناي، حيث أمّن تمويلاً للكونتراس. في 1991، أدى الكشف عن هذا الكذب إلى إدانته بإخفاء معلومات عن الكونغرس.

شرعية «الخبير»

لاحقاً، لم يتدخل أبرامز في إدارة بيل كلينتون، لكن تمَّ انتدابه من طرف خلفه جورج بوش الإبن، للعمل في مجلس الأمن القومي على مسائل مرتبطة بإسرائيل وفلسطين. نجاحه الأهمّ خلال تلك الحقبة، وفق ما كشفه دافيد روز في مجلة «فانيتي فير»، كان منع حدوث انتخابات عام 2006، وتشكيل حكومة تحالف بين «حماس» و«فتح» في الضفة الغربية وغزة، من خلال التآمر مع «فتح» لإجبار الحكومة المنتخبة، التي تهيمن عليها «حماس»، على التوجه إلى غزة.

رسّخت هذه المناورة انقساماً لا نرى نهايته بين التنظيمين، حيث صارا عاجزين عن التفاوض حول سلام مستدام مع إسرائيل (هذا إن كانت إسرائيل مستعدة له أصلاً). في النهاية، وفق تحقيق لجريدة الـ«غارديان» البريطانية، شجّع أبرامز عام 2002 الانقلاب العسكري في فنزويلا ضدّ حكومة هوغو تشافيز المنتخبة ديمقراطياً (أحبط الانقلاب بعد حشد شعبي ضخم). لم يمنع أيّ من هذه الحقائق حول الأسلحة، «مجلس العلاقات الخارجية»، من استضافة أبرامز ضمن أعضائه الدائمين عام 2009، مانحاً إياه بذلك شرعية «الخبير».

لم يُظهر مركز الأبحاث المرموق سوى بعض الحرج عندما اعتبر عضوه الجديد أن الرئيس باراك أوباما، بعد تعيينه تشارلز هاغل وزيراً للدفاع، «معاد للسامية»، و«يبدو أن له مشاكل مع اليهود» (ناشيونال بابلك راديو، 7 كانون الثاني 2013). اعتبر ريتشارد هاس، مدير المركز، أن هذا التعليق «عبثي» (أي بي سي، 13 كانون الثاني 2013). في المقابل، لا يبدو أيّ عضو منزعجاً من مساهمة أبرامز في التلاعب بعمليات انتخابية ومذابح أو إبادات جماعية. تدلّ تسميته في مجلس العلاقات الخارجية، ثم في منصب المبعوث الخاص للولايات المتحدة لفنزويلا، على إحكام قبضة المحافظين على السياسة الخارجية الأميركية.

* صحافي أميركي، «Le Monde Diplomatique»، آذار 2019